

المنظمات الإقليمية في إفريقيا

تاريخ استلام المقال: 2015/05/26 تاريخ قبول المقال للنشر: 2015/11/12

د. بلوافي محمد جامعة أدرار

د. صديقي محمد جامعة أدرار

الملخص:

من خلال هذه الورقة نتطرق إلى المنظمات الإقليمية في إفريقيا في ظل الاهتمام المتزايد بإقامة تكتلات اقتصادية ونقدية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تعتبر دول قارة إفريقيا أكثر الدول تجربة في مجال إقامة مشروعات التكامل والاتحادات الاقتصادية والنقدية فسنطرق إلى مزايا ودوافع التوجهات القطرية للدول الإفريقية ونفرق بين الدوافع الاقتصادية والدوافع السياسية، كما نتناول أهم المجموعات الاقتصادية والنقدية وواقع التكامل الإقليمي في إفريقيا ومعوقاته.

Abstract:

Through this paper we address regional organizations in Africa and this is in light of the growing interest in the establishment of economic and monetary blocs especially after World War II. Africa includes countries which are more experienced in the management of the integration projects and the economic unions. Such a situation is analyzed according to the advantages and motives of the African countries' trends. Additionally, the study differentiates between economic and political motives as we address the most important economic and monetary groups and the reality of regional integration in Africa as well as its obstacles.

مقدمة:

تزايد الاهتمام بإقامة تكتلات اقتصادية ونقدية في معظم دول العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الدول النامية أكثر اهتماما بإقامة التعاون البيني والإقليمي، خاصة في ظل المشاكل التي تعاني منها، وتعتبر دول قارة إفريقيا أكثر الدول تجربة في مجال إقامة مشروعات التكامل والاتحادات الاقتصادية والنقدية، وقد تجسد هذا التوجه في وجود العديد من المنظمات الإقليمية في القارة، وتعتبر منظمة الوحدة الإفريقية منذ إنشائها سنة 1963 مجالا لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول القارة، على الرغم من أن المسائل السياسية المشتركة تغطي على المسائل الاقتصادية بل وتحظى بالأولوية في إطار أهداف المنظمة. وقد شهد عقد الثمانيات خاصة تحديات كبرى في القارة تمثلت أساسا في عدم مقدرة أغلب دولها على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستديمة، إضافة إلى تراجع التمويل الخارجي الذي كانت تتلقاه من جهات مانحة، مما عزز من أهمية التوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية والنقدية. وسنحاول من خلال هذه البحث معالجة ومناقشة واقع ودوافع إنشاء العديد من المنظمات الإقليمية في إفريقيا، خاصة في ظل تعددها وتعدد العضويات بين الدول المنتمية إليها، وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية المالية:

- ما هو واقع المنظمات الإقليمية في قارة إفريقيا؟

في هذا الصدد نجد أن الحكومات الإفريقية تسعى إلى تعزيز الجهود من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحويل اقتصادياتها من أجل تحقيق نمو مستدام، وخلق فرص عمل والحد من الفقر، مما يجعل للتجارة والتعاون الإقليميين دور حاسم في انجاز خطة التحول، إذ يمكن أن يؤدي كلا منهما إلى إطلاق الإمكانيات التصنيعية لإفريقيا، مثلا عن طريق تيسير سبل تطوير البنية التحتية التي من شأنها أن تقلص تكاليف التجارة وتجعل الصناعة التحويلية أكثر قدرة على المنافسة. وفي الإطار العملي للتوجه سارعت الحكومات الإفريقية لاتخاذ

عدة خطوات لتعزيز التجارة بين البلدان الإفريقية عن طريق تشكيل اتحادات اقتصادية ونقدية، وإنشاء منطقة تجارة حرة في القارة، ووضع كل من السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، واتحاد شرق إفريقيا، وكذا العمل على إقامة اتحاد نقدي للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، كما تقوم السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي بإنشاء اتحاد نقدي مع اعتماد عملة مشتركة بحلول عام 2018¹، ومن المنتظر أن تفضي هذه المبادرات الإقليمية في النهاية إلى إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي إفريقي.

- مجال الدراسة:

يناقش هذا المقال واقع المنظمات الإقليمية القائمة في قارة إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا وتبلغ مساحتها 30.2 مليون كيلومتر مربع، وتغطي حوالي السدس (1/6) من إجمالي مساحة العالم، ويبلغ عدد سكانها حوالي 1,022,234,000 نسمة، بنسبة 14.8% من سكان العالم. وتضم 54 دولة، بما في ذلك جزيرة مدغشقر وعدة مجموعات من الجزر كالجزر التابعة لدولة جزر القمر، والتي تعتبر ملحقة بالقارة. وبالنظر إلى اقتصاد إفريقيا فهو اقتصاد يتكون من التجارة والصناعة والزراعة والموارد البشرية. وبالرغم من أن إفريقيا قارة غنية جداً بالموارد إلا أن سكانها يعتبرون من أكثر السكان فقراً في العالم، على الرغم من أن بعض البلدان الأفريقية حققت معدلات نمو سريعة في العالم إلا أن هناك اختلافات كبيرة بين أكثر الدول واقلها فقراً في المنطقة. وتتصدر إفريقيا العالم في إنتاج بعض السلع الزراعية بل تحظى بعضها بمعاملات تفضيلية في تصدير منتجاتها إلى أوروبا،

¹ - الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، جنيف 2014، ص 02.

إلى جانب امتلاكها للثروة الحيوانية وثروة منتجات الصيد على طول السواحل الإفريقية.

1- مزايا ودوافع التوجهات القطرية للدول الإفريقية نحو التكامل:

تشهد القارة الإفريقية اتجاهات عديدة نحو إنشاء الاتحادات والمنظمات الإقليمية الجديدة وتفعيل المنظمات القائمة، خاصة في ظل تزايد سياسات العولمة مثل التحرير والخصخصة والتي أدت إلى إزالة الحدود الجغرافية للدول، وهو ما أدى إلى تعزيز دور التكتلات الاقتصادية والإقليمية، غير أن التوجهات القطرية لتوحيد جهود القارة لم تحظى معظمها بالنجاح الكامل، بل أن الأهداف الاقتصادية لتلك المشروعات لم تتحقق أيضا، بالرغم من أن البعض منها قد حقق تقدما نسبيا فقط، وقد برز دور منظمة الوحدة الإفريقية كإطار تنظيمي سنة 1963 رغم أن العديد من المنظمات قد أنشئت قبلها*، وقد كانت التوجهات ضمن تلك المنظمات تركز أساسا على الجانب السياسي، وتمسك معظم الدول بالسيادة الوطنية المستقلة، إلى جانب وجود بعض الاختلافات بين أعضاء المنظمة.

وتتعدد دوافع ومبررات التكامل في إفريقيا، وهي ترتبط أساسا بقضايا التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية، إلى جانب بعض الأهداف السياسية مثل تحقيق الاستقرار السياسي والأمن في القارة، خاصة في ظل وجود النزاعات حول الحدود بين تلك الدول ووجود النزاعات حول نمط ونظام الحكم في داخل بعض تلك الدول أيضا. وتسعى الدول الإفريقية عموما إلى استثمار النتائج الاقتصادية

* - تأسست سنة 1958 اللجنة الاقتصادية الإفريقية للأمم المتحدة، ومنظمة الدار البيضاء ومنروfia وبرازفيل.

ولمزيد من المعلومات انظر:

- خالد حنفي، الإقليمية الجديدة في أفريقيا.. ومواجهة العولمة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.onislam.net>

للتكامل في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لتلك الدول*، ويمكن مناقشة وعرض بعض الدوافع الأساسية للتكامل في إفريقيا كما يلي:

- الدوافع الاقتصادية للتكامل في إفريقيا:

تعتبر اغلب دول القارة الإفريقية من الدول الضعيفة ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل حتى من منظور نضوج مؤسسات الحكم والإدارة في تلك الدول، مما يجعل الأداء الهيكلي والمؤسسي لتلك الدول ضعيفا، فعلى الرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها القارة، إلا أن الناتج الداخلي للقارة لا يتجاوز 03 % من مجموع الناتج الإجمالي العالمي¹، كما أنها في ظل إمكانياتها تعاني من مشاكل الفقر وتراجع مستويات التعليم، بل هي أكثر المناطق في العالمي التي تتلقى المساعدات الإنمائية من المانحين والمؤسسات الدولية. وترجع معظم أسباب ضعف تلك الدول إلى المشاكل السياسية خاصة قضايا الحدود وتقسيم الثروة، مما عزز من التركيز على جعل التكامل الاقتصادي مدخلا أساسيا لتحقيق التكامل السياسي، أو على الأقل استبعاد تأثيرات القضايا السياسية على العمل المشترك. وعموما تسعى الدول الإفريقية من خلال عملية التكامل إلى تحقيق ما يلي:

- إنشاء أسواق واسعة ومشتركة تسمح بتحرير التجارة وإزالة القيود والحواجز الجمركية والفنية إلى جانب تعزيز الروابط بين اقتصاديات تلك الدول في خطوط النقل والاتصالات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء بانتقال وانتشار المعرفة الفنية، وحرية حركة الأفراد، ورأس المال وانتقالها إلى مجالات ذات كفاية إنتاجية أكبر.

*- البدايات الأولى لتوحيد القارة الإفريقية كانت سياسية وقد تمثلت في نضال نكروما الذي سعى إلى تكوين اتحاد

سياسي للقارة، والتي قدمها من خلال كتابه إفريقيا يجب أن تتوحد..... ولمزيد من المعلومات انظر: محمد

عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، سبتمبر 2010، ص 27.

¹- محمد عاشور مهدي، نفس المرجع السابق، ص 29.

- نشاط الدول ضمن أسواق مشتركة يعزز من فرص إنشاء وإقامة الصناعات المشتركة أيضا ويسمح بتأهيل المؤسسات الصناعية الوطنية إلى مستوى الأهداف الإقليمية للصناعات، كما أن المنافسة بين الأسواق والصناعات سوف تؤدي إلى الرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية، كما تساعد عملية التكامل على توجيه الاستثمارات الوطنية والإقليمية نحو القطاعات الأكثر احتياجا لذلك، كما تساعد على توجيه رؤوس الأموال نحو أفضل مناخ في الدول المتلقية.

- تساعد على تحسين وضع ميزان المدفوعات بزيادة التجارة بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى توفير العملات الأجنبية والتي تستخدم في بناء مشروعات توسيع قاعدة الصادرات، وتقليص الاستيراد والحصول على قدر كبير من تنويع الإنتاج وتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة، وتحسين المركز التفاوضي تجاه باقي الدول.

- تمتلك قارة أفريقيا مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة، وقد كانت الأهداف الاقتصادية للوحدة في إفريقيا تهدف إلى الوصول إلى اتحاد جمركي إقليمي وسوق مشتركة وجماعة اقتصادية إفريقية.

- تشابه المشكلات التي تواجهها دول القارة الأفريقية، خاصة الفقر والديون وطبقاً لبعض التقديرات يصل إجمالي الديون الخارجية المستحقة على الدول الأفريقية حوالي 300 مليار دولار، وعلى الرغم من تعدد الجهود والمبادرات الرامية لتسوية أزمة الديون، فإن تلك المشاكل المرتبطة بالمديونية لا تزال قائمة.

- تعاني غالبية الدول الأفريقية من التداعيات السلبية للعولمة، فأغلبها لا يستطيع اتخاذ قرار في توزيع موارده بعد سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات هذه الدول، وكذلك ضعف دور الدولة بعد التخلي عن شركات القطاع العام، مما أدى إلى تراجع سيطرة إدارة الدولة لإنتاج وتوزيع الثروة.

- يحتاج أغلب الدول الأفريقية للاستفادة من بعض الفرص التي تتيحها العولمة، وذلك بالانضمام لتجمع إقليمي يتيح لها زيادة استثماراتها، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض التضخم وتوسعة السوق أمام صادراتها لخفض العجز المزمّن في موازين المدفوعات، وتقوية مركزها التفاوضي، غير أن الانضمام إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف يعتبر مكسبا أفضل من الانضمام إلى الاتفاقات الثنائية نظرا لكون الاتفاقيات الثنائية تشمل على العديد من النقائص منها ما يلي¹:
- أن السياسات المفروضة في الاتفاقيات الثنائية لا تمثل مصالح اقتصادية قطاعية بشكل رئيسي، ولا تتعامل مع استراتيجيات اقتصادية طويلة الأجل.
- تفتقر تلك الاتفاقيات إلى معالجة كافية لقضايا مهمة مثل قواعد المنشأ، وتدابير الصحة والمواصفات، وبقية العوائق الإدارية غير الجمركية
- تفتقر إلى معايير الشفافية والوضوح، حيث أن الهيكل الضريبي على الحدود غير واضح بالقدر الذي يكفي لضمان وجود سوق بينية ثابتة، وتتسم بدرجة من الاستمرارية.
- تخلو معظم الاتفاقيات الثنائية من معالجات لقضايا الممارسات التجارية غير المصنفة مثل الإغراق والدعم، أو ترتيبات الوقاية، كما تخلو من وسائل الحسم في المنازعات التجارية.
- وبالإضافة إلى الأهداف التقليدية المتصلة باتساع السوق وتوظيف المزايا النسبية المشتركة ورفع كفاءة الإنتاج، تهدف الدول النامية عموما إلى تحقيق العديد من المزايا الأخرى من العملية التكاملية والمتمثلة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز عملية التنمية، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة من شركاء التكامل من الدول الصناعية أو تسهيل عملية تطوير التكنولوجيا في إطار

¹ - بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 2008/06،

جماعي في حالة التكامل بين دول نامية فقط¹. كما أن المكاسب الاقتصادية لا تتحقق بصورة تلقائية أو فورية، وهناك شروط معينة ينبغي أن تتوفر لضمان استفادة الدول من الترتيبات الإقليمية وهو ما يخلق لديها دوافع التكامل وتتمثل تلك الشروط بالنسبة لمزايا منطقة التجارة الحرة مثلا فيما يلي²:

- مدى التشابه والتباين في هيكل الإنتاج فكلما زاد التباين في هيكل الإنتاج بين أعضاء منطقة التجارة الحرة كلما زادت احتمالات خلق التجارة وانخفضت احتمالات تحويلها والعكس صحيح.
- مستوى التعريفية الجمركية قبل قيام منطقة التجارة الحرة فكلما كانت التعريفية الجمركية بين الدول المزمع تكاملها إقليما مرتفعة، كلما تزايدت احتمالات خلق التجارة نتيجة إلغاء هذه التعريفية.
- مستوى التعريفية في مواجهة العالم الخارجي، فكلما انخفضت التعريفية الجمركية في مواجهة العالم الخارجي كلما انخفضت احتمالات تحول التجارة.
- عدد الأعضاء في التكتل الإقليمي، فكلما تزايد عدد الأعضاء كلما ارتفعت احتمالات تواجد المنتجين الأكثر كفاءة، ومن ثم تزايد احتمالات خلق التجارة.
- قوة العلاقة الاقتصادية بين الدول الأعضاء قبيل قيام منطقة التجارة الحرة، فكلما كانت تلك العلاقة قوية كلما ازدادت فرص تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية للدول الأعضاء نتيجة لإقامة منطقة التجارة الحرة.
- تقارب الدول جغرافيا فالتقارب الجغرافي يخفض تكاليف النقل ويشجع بالتالي على قيام التجارة.

¹ - علاوي محمد حسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، عدد

2009/07-2010، جامعة ورقلة، الجزائر، ص118.

² - علاوي محمد حسن، نفس المرجع السابق، ص118

وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن ثورة المواصلات قد تقلل من أهمية التقارب الجغرافي إلا أن هذا لا يعني إلغاء أهميته بصورة كاملة. ومن ناحية أخرى تستلزم الاستفادة من المكاسب الديناميكية للتكامل الإقليمي مزيدا من الانفتاح من جانب الدول حيث أن خفض التعريفات الجمركية يعني مزيدا من المنافسة والكفاءة، واحتمالات أقل لتحويل التجارة، وبالتالي قدرا أقل من المعارضة للاتجاه نحو التكامل، كما أنه كلما ازداد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص ازدادت إمكانية تنشيط التجارة وتكوين المشروعات المشتركة.

وفي الأخير يمكن القول أن الأسباب الدافعة إلى إنشاء الاتحادات الاقتصادية والاتحادات النقدية لا تتوقف عند الأهداف الاقتصادية المتمثلة في زيادة النمو وخفض التضخم بل إن الأسباب الحقيقية تتجاوز ذلك، فمن الواضح إن إصدار عملة اليورو بنجاح قد حفز الاهتمام بإقامة الاتحادات النقدية في مناطق أخرى، ولكن قد يطرأ أحيانا نسيان الطريق الذي قطعه أوروبا فعلا لتحقيق ذلك وفي إفريقيا خاصة تبدو المشكلات المالية أكثر حدة ومصادقية المؤسسات المالية أكثر هشاشة لأنه إذا كانت عملية إقامة مؤسسات ملائمة أمرا صعبا للغاية بالنسبة لمجموعة من البلدان الغنية عالية الكفاءة تعاونت على نحو وثيق لأكثر من خمسين عاما، فمن ثم فإن التحدي الذي تواجهه البلدان الإفريقية في الواقع لا بد أن يكون ضخما¹.

- الدوافع السياسية للتكامل في إفريقيا:

لا تزال معظم الدول في إفريقيا تعاني من سوء الإدارة وأنماط الحكم المشوهة، ويعتبر الفشل في المجال السياسي سببا مؤثرا على النجاح في مجالات أخرى عديدة، وهو ما أدى في العديد من الدول الإفريقية إلى تراجع دور الدولة في قطاعات الاقتصاد والتجارة والصحة والتعليم والخدمات، إضافة إلى ذلك فإن تسوية

¹ - بول ماسون وكاثرين باتيللو، عملة موحدة لإفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، عدد، ديسمبر 2004، ص 10

الخلافات حول الحدود والثروة ونمط الحكم، تعتبر من المسائل ذات الأولوية في تلك الدول، وهو ما دفع العديد منها إلى التوجه نحو التكامل بما يساعد على تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإيجاد مؤسسات فوق وطنية للعمل المشترك وحل الخلافات، خاصة وأن شعوب الدول في إفريقيا قد لا تتقاسم نفس الميراث الثقافي والعنقي، مما يجعل التكامل بينها حماية لجميع تلك المكونات داخل القارة وأكثر ضرورة داخل الدولة الواحدة. غير أن هناك بعض الشروط السياسية التي ينبغي يجب توفرها لتحقيق عملية التكامل وهي كما يلي¹:

- ضرورة توافر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل
- قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة
- قبول السلطة الواحدة فوق الوطنية والتي تدير مسائل المشتركة بين جميع الدول الأعضاء

وفي إطار آخر يمكن القول أن كما أن الرغبة في التصدي لأوجه الضعف الاقتصادي والسياسي التي يدركها الجميع قد حفزت إنشاء الاتحادات النقدية في إفريقيا فيمكن للتجمعات الإقليمية أن تساعد إفريقيا في التوصل إلى ترتيبات تجارية مواتية سواء على النطاق العالمي أو على النطاق الثنائي².

2- المجموعات الاقتصادية والنقدية في إفريقيا:

عرفت مسيرة التكامل الإفريقية العديد من المراحل والأشكال، وقد اتخذت هذه التجارب التكاملية شكل التجمعات الإقليمية التي كان إنشاءها في القارة مساهرا للمعطيات الإقليمية والدولية، وعلى الرغم من تعدد الأسباب الاقتصادية والسياسية المسؤولة عن ضعف الأداء الاقتصادي وتهميش الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي، ظلت الطبيعة الانقسامية والتبعية الاقتصادية الإفريقية في الاقتصاد

¹ - علاوي محمد حسن، نفس المرجع السابق، ص 119

² - بول ماسون وكاثارين باتيللو، نفس المرجع السابق، ص 10

العالمي السبب الرئيسي أمام عملية التنمية في القارة، وقد شهدت القارة الإفريقية مراجعات للتجارب التكاملية القائمة، وقيام تنظيمات وتجمعات جديدة، وبعد ذلك بمثابة خطوات تمهيدية للوحدة بين الدول الإفريقية، ويمكن الإشارة إلى أهم التجمعات الاقتصادية والنقدية كما يلي¹:

02-01 اتحاد شرق إفريقيا:

أنشئ عام 1967 وبضم كينيا، أوغندا، تنزانيا ورواندا، وبورندي وهي تسعى لان تكون دولة فدرالية بين الدول الاعضاء، تبلغ مساحة دولة اتحاد شرق افريقيا 1820664 كم²، وتصبح ثالث اكبر دولة في افريقيا والسادس عشر عالميا الى جانب عدد سكان يقدر بـ 138495000 نسمة، فيما أكد صندوق النقد الدولي ان ناتجها المحلي الاجمالي سيكون 131772000 دولار امريكي، والذي يجعل منها اكبر اقتصاد افريقي و الخامس و العشرين عالميا، أما الناتج المحلي الاجمالي لكل ساكن سيكون 1036 دولار امريكي.

وكانت دول مجموعة شرق افريقيا قد ناقشت مقترح تكوين دولة واحدة سنة 2013 على ان يكون الاعلان رسميا عن قيامها في يناير 2015، وكانت مجموعة شرق افريقيا قد كونت سوق حرة مشتركة سنة 2010 للسلع والبضائع والعمل ورؤوس الاموال في المنطقة الاقليمية، مع هدف انشاء عملة موحدة.

02-02 الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا² ECOWAS:

أنشئت عام 1975، والتي تضم في عضويتها 15 دولة تتمثل في البينين، بوركينافاسو، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون والتوغو، قبل ظهور الجماعة تم تشكيل اقليم

¹ - محمد عاشور مهدي، نفس المرجع السابق، ص33.

² - ECOWAS: Economic Community of West African States

غرب افريقيا على المستوى الاقليمي، و تسعى الجماعة الى تحقيق عدة اهداف من بينها نجد¹:

- التكامل ما بين الدول الاعضاء.
 - التعاون المشترك بين الدول وتنسيق السياسات و تكامل البرامج.
 - عدم الاعتداء فيما بين الدول الاعضاء.
 - السلام والامن الاقليمي من خلال تشجيع وتعزيز علاقات حسن الجوار.
- 02-03 المجموعة الاقتصادية و النقدية لوسط افريقيا (CEMAC)²:

هي منظمة دولية تضم عدة دول من وسط افريقيا، انشئت لتحل محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا، تم توقيع المعاهدة التي تنص على تأسيس هذه المجموعة في 16 مارس 1994 في مدينة انجمينا في التشاد، تتمثل الدول الاعضاء في الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية وتشاد، يقع المقر الرسمي للمجموعة في عاصمة جمهورية افريقيا الوسطى بانغي.

تسعى المجموعة الى تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل في:

- انشاء اتحاد أكثر تكامل بين دول المجموعة وتعزيز التضامن بين شعوبها اعتمادا على الروابط الجغرافية والانسانية.
- تعزيز الاسواق الوطنية عن طريق ازالة الحواجز امام التجارة بين بلدان المجموعة، وتنسيق برامج التنمية، والمزيد من التعاون في المشاريع الصناعية.
- انشاء سوق مشتركة افريقية فعالة.
- ومن بين المؤسسات التابعة للمجموعة نجد:
- الاتحاد النقدي لوسط افريقيا.

¹ - <http://www.ecowas.int/a-propos-de-la-cedeao>

² - CEMAC : Communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale

- الاتحاد الاقتصادي لوسط افريقيا.
- بنك دول وسط افريقيا.
- لجنة الاشراف على السوق المالية في وسط افريقيا.

04-02 منظمة تنمية الجنوب الافريقي¹ (SADC):²

هي منظمة دولية افريقية تهدف الى تعزيز التنمية الاقتصادية في افريقيا الجنوبية وتم انشاءها عام 1992 وتضم في عضويتها 15 دولة و تتمثل في انجولا وجنوب إفريقيا وبتسوانا وليستو وسوازيلاند وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وموزمبيق وسيشل وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي ومالاوي. وتضطلع منظمة "سادك" بمهام ومسؤوليات كثيرة في نشر وتعزيز الامن والسلام في المنطقة من خلال الجهاز السياسي و الدفاعي و الامني الذي انشأته عام 1996 وتعد هذه المنظمة احد الروافد الاساسية للاتحاد الافريقي.

05-02 تجمع دول الساحل والصحراء:

تجمع دول الساحل والصحراء تأسس في 04 فبراير 1998 بطرابلس، ليبيا، وقد توسعت عضويته لتضم 23 دولة عربية وافريقية وهي اريتريا، بينين، بوركينا فاسو، تشاد، تونس، التوغو، جمهورية وسط إفريقيا، جيبوتي، ساحل العاج، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيا، ليبيريا، مصر، مالي، المغرب، النيجر ونيجيريا، ويهدف هذا التجمع إلى*:

¹ - نهى فتحي، التكتلات الاقتصادية الافريقية www.sis.gov.eg

² - SADC ; SOUTHERN AFRICAN DEVELOPMENT COMMUNITY

*- لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع الالكتروني الموالي:

www.elsyasi.com. 17/02/2013-

- إقامة اتحاد اقتصادي ينفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء وتشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميادين الطاقة.

- إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء.

- تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح ومواطني الدول

الأعضاء.

- حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي.

- حرية تنقل البضائع.

- زيادة وتطوير وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية فيما

بين الدول الأعضاء.

06-02 السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها (COMESA)¹:

أنشئت عام 1982 وتضم مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، ناميبيا، أنجولا وسوازيلاند، وقد تحدد الهدف العام لإنشاء السوق في تحقيق التنمية المستدامة للدول الأعضاء من خلال محورين هما:

المحور الأول: داخلي وهو خاص بالاعتماد على الذات في تمويل التنمية، مع تهيئة ظروفها بإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2000 وإقامة اتحاد جمركي عام 2004 تمهيدا لإنشاء وحدة نقدية وعملة موحدة.

المحور الثاني: خارجي فقد ركز على تنسيق التعاون بين دول السوق، وقد ارتفع عدد الدول الأعضاء ليصبح 21 دولة.

¹ - COMESA : COMMON MARKET FOR EASTERN AND SOUTHERN AFRICA

وتتمتع دول السوق بمزايا نسبية تشكل إلى حد كبير عوامل ايجابية في إقامة تكتل اقتصادي وسياسي إقليمي قوي في مواجهة الأقاليم الجغرافية الأخرى من ناحية فضلا عن مواجهة القوى الخارجية الطامعة من ناحية ثانية.

02-07 الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) ¹:

قامت سبع دول أفريقية بتوقيع معاهدة إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي لغرب إفريقيا في يناير 1994، تتمثل هذه الدول في البنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، مالي، النيجر، توغو والسنغال ثم انضمت غينيا بيساو سنة 1997 ليصبح عدد الدول الأعضاء في اتحاد (UEMOA) ثمانية دول، الجدير بالذكر أن دول هذا الاتحاد هم أعضاء في منطقة الفرنك الفرنسي وتدار سياستهم النقدية من خلال بنك مركزي إقليمي لـ: (UEMOA) ومركزه السنغال، وذلك في إطار اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء.

وقد تم تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا في يناير 1996 بهدف الوصول في 2000/01/01 إلى الإعفاء التام للسلع المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية، وقد تم بالفعل تبادل السلع معفاة من الرسوم الجمركية ابتداء من 2000/01/01. ويهدف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا إلى تحقيق التكامل الاقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وذلك من خلال:

- تفعيل المنافسة الاقتصادية العادلة بين الدول الأعضاء سواء في الأنشطة الاقتصادية والمالية وذلك في إطار تحرير السوق وتوفير البيئة التشريعية الملائمة.
- التأكد من إتباع الدول الأعضاء لسياسات تجارية رشيدة وتنظيم عمليات الرقابة متعددة الأطراف.

¹ - UEMOA ; UNION ECONOMIQUE ET MONETAIRE OUEST-AFRICAIN

- إقامة سوق مشتركة تضمن حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات، وذلك بعد مرحلة الاتحاد الجمركي ووضع سياسة تجارية وتشريعية موحدة. وفي المقابل نجد أن تأسيس هذا الاتحاد قد تم بين مجموعة من الدول تختلف بعضها في أحجام الناتج المحلي الإجمالي اختلافا كبيرا ويمكن من خلال الجدول الموالي التعرف على ذلك:

جدول رقم: 01

جدول يوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في الاتحاد

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة 2011-2007
البنين	7.3	3.9
بوركينافاسو	10.2	4.9
ساحل العاج	24.1	1.1
مالي	10.6	4.5
النيجر	6.0	4.3
توغو	3.6	3.1
السنغال	14.3	3.5
غينيا بيساو	1.0	3.6

Source : wikipedia.org/wiki

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ الفرق الكبير بين دول الاتحاد حيث نلاحظ الفرق بين حجم الناتج المحلي لدولة ساحل العاج الذي بلغ 24.1 مليار دولار وبين حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة غينيا بيساو الذي بلغ 1.0 مليار دولار، مما يعني أن تلك الدول تنتمي إلى نفس الاتحاد، غير أن مؤشرات التقارب الاقتصادي بين البعض منها لا تزال متباعدة، وهو ما يتطلب العمل أكثر لتحقيق التقارب في المؤشرات، وذلك بهدف تفعيل أداء التنظيم الذي تنتمي إليه.

وبالرغم أن إمكانية إنشاء عملة موحدة نوقشت كهدف لمنظمة الوحدة الإفريقية إلا أن المشروع اكتسب أولوية متجددة في سنة 2001 حين وافقت الدول

الأعضاء في المنظمة وعددها 53 دولة على تحويل المنظمة الحكومية الدولية إلى الاتحاد الإفريقي مع الحفاظ على رسالتها السابقة في تحقيق وحدة سياسية واقتصادية في حين تشرع في تطبيق ولاية أوسع لمواجهة تحديات العولمة وفي أوت سنة 2003 أعلن محافظو رابطة البنك المركزي الإفريقي أن الرابطة ستعمل من أجل إصدار عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي مشترك بحلول سنة 2021، وتعتمد إستراتيجية الاتحاد الإفريقي على سبق إنشاء اتحادات نقدية في خمس اتحادات اقتصادية إقليمية وستكون تلك الاتحادات النقدية مرحلة وسيطية تؤدي في النهاية إلى اندماجها وإنشاء بنك مركزي إفريقي واحد وعملة موحدة¹.

2-11 بريكس (BRICS²):

بريكس هو اختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، و هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، بدأت المجموعة بالدول الأربع الأولى ثم انضمت إليها جنوب أفريقيا عام 2010 فأصبحت تسمى بريكس بدلا من بريك سابقا، يعيش على ارض دول بريكس نحو 43% من سكان العالم، وتشكل اقتصاديات الدول الخمس نحو 20% من اجمالي الناتج المحلي العالمي وخلال عام 2012 بلغت استثمارات دول البريكس نسبة 11% من اجمالي حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، ومثلت تجارتها البنينة نسبة 17% من حجم التبادل التجاري العالمي خلال عام 2012. تشكل مساحة دول بريكس ربع مساحة العالم تقريبا ومن المتوقع ان تنافس هذه الدول اقتصاديات احدى الدول في العالم وتشكل بريكس واحدة من اكبر الاسواق العالمية واسرع الاقتصاديات نموا في العالم، كما تشير تقارير منظمة التجارة العالمية الى ان اجمالي تجارة القارة الافريقية مع دول تجمع بريكس سجل في عام

¹ - بول ماسون وكاثرين باتيللو، نفس المرجع السابق، ص 09

² - BRICS : Bresil, Russie ; Inde et Chine

2010 نحو 150 مليار دولار امريكي، وبنهاية عام 2012 عادل مجموع النواتج المحلية الاجمالية لبلدان بريكس الخمسة 13.7 تريليون دولار ما نسبته 20% من حجم الناتج المحلي العالمي.

يقدر خبراء تجمع بريكس حجم الاستثمارات المطلوبة لتمويل مشروعات التنمية المستدامة في دول التجمع بما لا يقل عن 15 تريليون دولار امريكي خلال الاعوام العشرين القادمة و معظمها مشروعات ستقام في الهند.

3- واقع التكامل في إفريقيا:

تقوم المجموعات الاقتصادية الإقليمية بأنشطة وبرامج متنوعة في مجالات عديدة للتكامل، ومن أهم هذه المجالات نجد التجارة وتشجيع الاستثمار، البنية التحتية، حرية تنقل الأشخاص، الزراعة، الأمن الغذائي، الصناعة والتخطيط، فالبلدان الإفريقية ككتلة اقتصادية تحتل مكانة متدنية في التصنيف الاقتصادي العالمي، على الرغم من أن القارة الإفريقية تعتبر موطنًا لنسبة 14% من سكان العالم، إلا أنه لا تتلقى سوى 3% من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التجارة البينية فيها تبلغ 12% مقابل 60%، 40%، 30% للتجارة البينية الإقليمية التي حققتها أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا على التوالي¹. ويعترف الاتحاد الإفريقي بثمانى مجموعات اقتصادية إقليمية تتكون أساسًا من تكتلات تجارية، وتشكل جميع هذه المجموعات ركائز الجماعة الاقتصادية الإفريقية، وتتحرك المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ معاهدة ابوجا بمستويات مختلفة، وتعد جماعة شرق إفريقيا الأكثر تقدماً حيث أطلقت سوقها المشتركة في 2010، وأطلقت الكوميسا اتحادها الجمركي في 2009، وحققت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الايكواس) ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (سادك) بعض التقدم

¹ - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للجنة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير حول تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق

التكامل الإقليمي في إفريقيا، مارس 2013، ص 01.

في إبرام اتفاقيتهما للتجارة الحرة، وتخططان لإطلاق اتحادهما الجمركي، وأطلقت المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ايكاس) منطقتها للتجارة الحرة في 2004، ولكنها تواجه تحديات هائلة في مجال تنفيذها، ويعتبر النشاط التكاملي لكل من اتحاد المغرب وتجمع دول الساحل والصحراء، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية دون المستوى المطلوب، حيث لا تزال تلك الدول في مرحلة التعاون. وتعتبر الحواجز غير الجمركية عائقا في تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة، فقد اعتمدت المجموعات الاقتصادية برنامجا لإزالة الحواجز غير الجمركية يتمثل في نظام حاسوبي يستخدمه أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء للإبلاغ عن تلك الحواجز وكذلك لرصد عمليات إزالتها. كما بدأت الكوميسا تطبيق برنامجا للطاقة تتمثل مهمته الأساسية في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تنمية الطاقة، التجارة وبناء القدرات، كما اعتمدت الكوميسا في نوفمبر 2007 الإطار النموذجي لسياسة الطاقة للكوميسا، وأنشئ مجمع الطاقة لشرق إفريقيا في 2005، واعتمد مجمع الطاقة لشرق إفريقيا خارطة الطريق الإستراتيجية لسنة 2025 وتصميم السوق الإقليمية، كما وضعت خطة رئيسية للطاقة الإقليمية.

أما فيما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص فقد أحرزت بعض الأقاليم نتائج متقدمة مثل الاكواس وجماعة شرق إفريقيا واتحاد المغرب العربي، بيد أن بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، وتجمع الساحل والصحراء، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والكوميسا لا تزال تواجه تحديات في هذا الصدد، وعلى الرغم من التقدم المحرز لا تزال بعض العقبات التي تؤخر عملية التكامل قائمة، كما تواجه حرية حركة الأشخاص عددا من المشاكل وخصوصا في مجال النقل البري بسبب الحواجز غير القانونية وانعدام الأمن على الطرق باعتباره السبب الرئيسي لتأخير المقررات بشأن حرية حركة الأفراد التي اتخذت على المستوى الإقليمي.

وبالنسبة لتنفيذ برامج التعاون النقدي لا تزال المجموعات الاقتصادية الإقليمية عند مراحل مختلفة من التكامل، فقد وضعت الكوميسا الإطار المتعدد الأطراف للرقابة المالية، واعتمدت خطة لتطوير النظام المالي والاستقرار، وصممت إطار تقييم لاستقرار النظام المالي، كذلك أنشئ المعهد النقدي للكوميسا في 2011 في نيروبي (كينيا) بغية القيام بكل العمل التحضيري لتنفيذ جميع مراحل برنامج التعاون النقدي للكوميسا، كما قامت الكوميسا بتفعيل النظام الإقليمي للدفع والتسوية، وطبقا لخارطة الطريق التي اعتمدها الإيكواس يجري التخطيط لإطلاق المنطقة النقدية ودمجها مع منطقة الفرنك الإفريقي بحلول 2020¹. ويعمل الاتحاد الإفريقي على نحو وثيق مع رابطة المصارف المركزية الإفريقية لوضع إستراتيجية مشتركة لتأسيس البنك المركزي الإفريقي، وأكملت اللجنة التوجيهية لصندوق النقد الإفريقي عملها بشأن البرتوكول والنظام الأساسي المؤسسين للصندوق. وفي إطار إنشاء منطقة تجارة حرة قارية وتعزيز التجارة بين البلدان الإفريقية اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي خلال دورته الثامنة عشرة المنعقدة في يومي 29-30 جانفي 2012 بأديس أبابا (إثيوبيا) الذي تناول موضوع تعزيز التجارة بين البلدان الإفريقية مقررًا وإعلانًا يعكسان التزاما سياسيا قويا من جانب الزعماء الإفريقيين بالتعجيل بتكامل السوق القارية وتعميقها، واتفق رؤساء الدول والحكومات على خارطة طريق لإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول عام 2017.

غير أنه في اتجاه آخر نجد أن ضعف العلاقات التجارية البينية بين دول إفريقيا قد استغل من طرف الشركاء غير الإفريقيين خاصة الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فقد ارتفع التدفق التجاري الذي يسير في اتجاهين بين

¹ - حالة التكامل في إفريقيا، ص 11، لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني الموالي:

الصين وإفريقيا بشكل سريع فخلال الفترة من 2001 إلى سنة 2006 زادت صادرات إفريقيا إلى الصين وواراداتها منها في المتوسط بأكثر من 40 % و 35% على التوالي أي بما يفوق بصورة ملحوظة معدل نمو التجارة العالمية (14%) أو أسعار السلع (18%)، وبمقياس الدولارات تراوحت الزيادة لكل من الواردات والصادرات في تلك الفترة بين 10 مليارات دولار وأكثر من 55 مليار دولار وأصبحت الصين حالياً ثالث اكبر شريك تجاري لإفريقيا بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي¹.

4- الأداء الاقتصادي والتعاون الإقليمي للمنظمات في إفريقيا:

تركز توجه ونشاط التكتلات الإقليمية الإفريقية في المجال الاقتصادي، على اعتبار أن المسائل الاقتصادية للدول تعتبر ذات أولوية، غير أن تزامن ظهور المشكلات السياسية والأمنية في زمن الإصلاحات الاقتصادية أدى قبول إدراج حلول تلك المشاكل ضمن نطاق المنظمات التي كانت تهدف إلى تحقيق التكامل أكثر في المجال الاقتصادي، وقد أصبحت قضايا تسوية الخلافات حول الحدود، ومعالجة المشاكل السياسية، وحماية البيئة، ومقاومة الأوبئة من صميم أعمال تلك المنظمات. وقد قامت بعض المنظمات الإقليمية في إفريقيا بدور واضح في تسوية الصراعات في غرب إفريقيا*، وعلى الرغم من الدور المتفاوت لتلك المنظمات في الأداء يمكن القول أن البعض منها مثل ساداك وإيكواس قد حققا العديد من

¹ - جيان بي وانج وعبدولاي بيو تشاني، ازدهار روابط إفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008، ص44.

* - مثل منظمة إيكواس التي ساهمت في الحلول السياسية في غرب إفريقيا عبر الوساطة والتدخل العسكري في كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج ومالي. كما ساهمت بعض التنظيمات الأخرى مثل ساداك التي أسهمت في تدعيم التجربة الديمقراطية في ليسوتو . كما أن مبادرة إيفاد هي الأساس لتسوية مشكلة الجنوب السوداني، ولمزيد من المعلومات انظر:

- أيمن شبانة، نائب مدير مركز الدراسات السودانية، جامعة القاهرة، المصدر: موقع الخليج

(www.alkhaleej.ae) 2013/12/19 ص 01.

النجاحات الاقتصادية، بفضل الدور القيادي لكل من جنوب إفريقيا في ساداك ونيجيريا في إيكواس، كما نجحت "كوميسا" في إنشاء منطقة تجارة حرة سنة 2000 واتحاد جمركي سنة 2004 في حين لم يحقق الاتحاد المغاربي أو تجمع الساحل والصحراء أي نجاحات اقتصادية معتبرة.

وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تحظى بها بعض تلك التكاملات مثل التقارب الجغرافي والتاريخ المشترك، والترابط بين المجتمعات، إلا أن النتائج المحققة كانت محدودة في الكثير من الأحيان، بل إن بعض الخلافات السياسية بين بعض الدول الأعضاء في بعض التنظيمات قد أدت إلى إلغاء أو تجميد العمل الاقتصادي المشترك بين دول الأعضاء، وعند تقييم أداء هذه التكتلات يمكن القول أن المشروعات المشتركة وحجم التجارة البينية لم يتجاوز 10% في أفضل الأحوال، في ظل تشابه الإنتاج، ويرجع السبب في تراجع أداء دور الاتحادات إلى مجموعة من الأسباب من أهمها التمسك بكامل السيادة وعدم التخلي عن جزء من تلك السيادة لصالح الجهة فوق القومية، إلى جانب مثالية الأهداف المرجوة أحيانا من عملية التكامل، فالسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا كمنظمة، لم يتجاوز مستوى اندماجها الفعلي مرحلة الاتحاد الجمركي، كما أن الاعتبارات السياسية والخلافات والارتباطات الخارجية للدول الأعضاء لا تزال من الأسباب المباشرة للتأثير على الإدارة التعاونية للدول الأعضاء*.

وعموما فإن اعتماد معظم الدول النامية على حصيلة الإيرادات الجمركية في إيرادات الميزانية يعيق عملية اندماجها في مستويات تكامل أو تحرير تؤدي

* - وعلى سبيل المثال كان رفض السودان وتحفظ رواندا سبباً أساسياً لتأخر انضمام مصر إلى "كوميسا" حتى العام، 1998 كما كان الصراع في الكونغو الديمقراطية معول الهدم الأساسي لـ: الإيكواس . وما زالت قضية الصحراء الغربية أيضا تمثل عقبة كبرى في طريق تفعيل الاتحاد المغاربي منذ إنشائه وحتى الآن، ولمزيد من المعلومات انظر:

- أيمن شبانة، نفس المرجع السابق، ص 02

إلى التخلي عن الإيرادات الجمركية أو تخفيضها، وتخشى معظم الدول الإفريقية في حال قبولها الانتظام في اتحاد جمركي أو إقليمي من فقدان تلك الإيرادات المتأتية من الإيرادات الجمركية، كما أن الاختلافات الشديدة أحيانا في المستوى الاقتصادي والاجتماعي يجعل بعض الدول الأعضاء تستحوذ على معظم مكاسب الاتحاد. كما أثرت التداعيات السلبية لبرامج التكيف الهيكلي التي اضطرت الدول الإفريقية إلى تطبيقها استجابة لضغوط البنك الدولي والجهات المانحة في فرص التعاون الإقليمي، فتحرير التجارة على سبيل المثال فتح الباب أمام تدفق الواردات الأجنبية، مما قضى على فرص التصنيع المحلي والتبادل التجاري الإقليمي، إضافة إلى أن تداخل العضوية للدولة الواحدة في أكثر من تنظيم إقليمي أضعف قدرتها على الوفاء بمتطلبات التعاون. إذ توجد في القارة الإفريقية 27 دولة تنتمي إلى تنظيمين إقليميين، كما توجد 18 دولة تحظى بعضوية ثلاثة تنظيمات إقليمية على الأقل. ولعل ذلك كان هو السبب في انسحاب موريتانيا من إيكواس، وخروج تنزانيا وناميبيا من كوميسا، مفضلة الاستمرار في إطار سادا*. ويرجع السبب في قيام دول عديدة بالانتماء إلى أكثر من اتفاقية إقليمية إلى الرغبة في توفير الحماية الضرورية للمنشآت ورفع مستوى الدخل، كما توجد بعض الاتفاقات الإقليمية النافذة بين مجموعة من الدول غير أنها غير مصرح بها لدى منظمة التجارة العالمية¹.

5- معوقات التكامل الإقليمي في إفريقيا

على الرغم من التقدم المحرز في جميع القطاعات لا تزال إفريقيا تواجه صعوبات عديدة، وتعتبر المعوقات السياسية والاقتصادية أهم هذه المعوقات،

* - انسحاب سيشل من عضوية "ساداك" نموذجا مثاليا، حيث اضطرت سيشل إلى مغادرتها لعدم قدرتها على مجارة القوة الاقتصادية لجنوب إفريقيا، التي تستأثر وحدها بحوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المنظمة.

¹ - علاوي محمد حسن، نفس المرجع السابق، ص 114.

وتتمثل المعوقات السياسية في الافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم الالتزام السياسي بعملية التكامل من جانب الدول الإفريقية، دليل ذلك إجماع الدول الأعضاء في تنظيمات التكامل الإقليمي عن تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك التنظيمات، فعلى الرغم من الخطابات الإفريقية الرسمية حول أهمية الالتزام بقواعد التكامل الإقليمي من أجل تنمية دول القارة فإن قلة قليلة جداً من الدول المشاركة في برامج التكامل هي التي قامت بإقامة المؤسسات والهيكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ مشروعات التكامل. وبالنسبة للمعوقات الاقتصادية للتكامل بين الدول الإفريقية نجد عدم ملائمة نموذج التكامل المتبع، فالعديد من التجمعات الاقتصادية في القارة قد تمت صياغتها على شاکلة النموذج الأوروبي¹، بالإضافة إلى الافتقار لبنى تحتية أساسية كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية والتي تضعف حجم التجارة البينية، كما أن الفساد بأشكاله المختلفة له دور أساسي في التأثير في مساعي التكامل الإقليمي في إفريقيا.

وحسب بعض الاقتصاديين سبب إخفاق تجارب التنمية بصفة عامة ومن بينها تجارب التكامل في إفريقيا يرجع إلى التبعية الخارجية للاقتصاديات الإفريقية، فمن أجل الحفاظ على الكيانات الوطنية الصغيرة عمد زعماء الدول إلى تدعيم روابطهم مع القوى الدولية المهيمنة، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر أحد أدوات تكريس التبعية، حيث أدى وجود هذه الشركات في الدول الإفريقية إلى صعوبة منافسة المشروعات المحلية والإقليمية لها. ورغم وجود مقومات ودوافع قوية لنجاح وتفعيل التجمعات الإفريقية ذات الطابع الاقتصادي، فإن الملاحظ وجود ضعف في أداء هذه التجمعات، وعدم قدرة على تحقيق أية مشروعات مشتركة فيما بينها، فحجم التجارة البينية الأفريقية لا يكاد يصل إلى 12%، كما لم ينعكس ظهور هذه التجمعات بالإيجاب على اقتصاديات هذه

¹ - محمد عاشور مهدي، نفس المرجع السابق، ص 37.

الدول، فما زال أغلبها يعاني من مشاكل الفقر والبطالة، كما شهد بعض هذه التجمعات استفادت بعض الدول الأعضاء من مزاياها دون دول أخرى، ومن أبرز العوائق التي تعثرت بسببها التجمعات الإقليمية في أفريقيا، ما يلي¹:

- تعدد المشكلات الاقتصادية التي تواجه دول القارة الإفريقية واستمرار تدهور اقتصادياتها داخليا وخارجيا، جعل فرص التعاون الاقتصادي بين دول القارة محدودة، خصوصا في ظل غياب استراتيجيات اقتصادية تكاملية تعتمد على تطوير الإنتاج الصناعي
- تتميز الاقتصاديات الإفريقية عموما بضعف قطاع الصناعة والتماثل في هياكل التصدير والتي تعتمد أساسا على تصدير المواد الأولية الخام واستيراد المواد المصنعة الأمر الذي يؤدي إلى فشل السياسات التكاملية التي تعتمد على التجارة وفتح الأسواق
- غياب الديمقراطية والاستقرار السياسي الذي يحكم دول المنطقة الناجم عن سيادة المنطق القبلي واللجوء في الكثير من الأحيان إلى الانقلابات العسكرية كوسيلة لتولي السلطة هذا من جهة ومن جهة أخرى إضافة إلى تهميش دور الشعوب في العملية التكاملية والتي تقتصر في الكثير من الأحيان على دور النخب الرسمية مما يجعلها عرضة لخطر النزاعات السياسية التي تحكم العلاقات بين الدول.
- أدى غياب الإرادة السياسية النابعة من تخوف القيادات الرسمية من فقدان السيادة لصالح السلطات الإقليمية إلى عرقلة أداء التكاملات الإفريقية خصوصا في ظل تأكيد المواثيق التأسيسية على مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية على غرار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي

¹ - زنودة منى، الإقليمية و العولمة، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية، تخصص نظم الحكم و

الإدارة الإقليمية جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2011-2012، ص 72

- تغلب المنطق القبلي وتعدد النزاعات الإثنية والحركات الانفصالية داخل الكثير من دول المنطقة الأمر الذي يهدد الاستقرار السياسي للعديد من الدول الإفريقية .
- تعتمد معظم الدول الإفريقية على حصيللة التعريفات الجمركية، لذلك تتردد كثيراً في قبولها الانتظام في اتحاد جمركي أو إقليمي قد يحرمها من هذه الموارد أو يقللها، في الوقت الذي تكون فيه عاجزة عن انتهاج سبل قد تعوضها عن مثل هذه الخسارة، لعدم المعرفة أو الخبرة أو لعدم وجود مؤسسات وأجهزة كافية للقيام بهذه المهام.
- التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في أغلبية دول التجمعات الإفريقية، وهو ما يؤدي إلى سيطرة دول قوية على الاتحاد، ويؤدي إلى نشوب مشكلة في اقتسام التكاليف المالية والعوائد المحققة من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء.
- انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي السلبية، فبعض جوانب وأهداف هذه البرامج المطبقة في أفريقيا تسير في اتجاه معاكس للتكامل الإقليمي، خاصة وأنها ذات توجه وطني وتهدف لزيادة فورية في الصادرات، مما يؤدي لازدياد دافع المنافسة بين الدول الإفريقية التي تسعى لتعظيم صادراتها من سلعة دولية واحدة، وهو ما يؤثر سلباً على جهودها الإقليمية للتعاون. كما أن برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في البلدان الإفريقية تفتقر إلى قدر من الانسجام الإقليمي، فتحريم التجارة يفتح الباب أمام الواردات الرخيصة، وهو ما يضر بالصناعات الإفريقية الهشة، ويهدد أيضاً بإزالة قاعدة برامج التصنيع الإقليمي، كما أن تقليل الإنفاق العام يؤثر على الخطوط التنموية الإقليمية وعلى قدرة المواطنين الشرائية، ولا يسمح بتشجيع الواردات من الدول الشريكة في التكامل الإقليمي.

- ضعف الالتزام السياسي والتعددية في الانتماءات الإقليمية التي تؤدي إلى تعارض الأهداف وتعدد الولاءات، فهناك دول توجد في ثلاثة تجمعات، وهو ما يؤثر على التزاماتها تجاه التجمعات الثلاثة.
 - التبعية الشديدة للدول الأفريقية للغرب، وأغلب هذه الدول ترغب في الاستفادة من مزايا التكتلات الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها، ولذا تسعى كل دولة أفريقية لعقد اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي مثلاً، وهو ما يؤثر على التزاماتها في التجمعات الإقليمية الأفريقية.
- خاتمة الدراسة:**

إن نجاح عملية التكامل الإقليمي يعتمد على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول الراغبة في تحقيق عملية التكامل، وتتوافر لدى دول القارة الإفريقية العديد من الإمكانيات المادية والبشرية للتكامل، غير أن الجهود الفعلية تتطلب استحداث آليات تنظيمية خاصة من الناحية المؤسسية والإجرائية وذلك لتفعيل دور المؤسسات والمنظمات القائمة حالياً، وعلى الرغم من تعدد هذه الأخيرة وتنوع مجالات عملها، إلا أن دورها بقي محدوداً نظراً لتداخل عضويات الدول بين تلك المنظمات، ووجود آليات ضعيفة لتفعيل العمل المشترك، كما أن عدم الالتزام بقرارات المؤسسات فوق الوطنية أحياناً من المسائل التي أدت إلى تراجع دور هذه الأخيرة.

وتحتاج جهود التكامل في إفريقيا عموماً ليس إلى إنشاء منظمات جديدة وإنما إلى تفعيل دور ونشاط المؤسسات القائمة، إلى جانب ضرورة تنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء، وتوحيد مصادر البيانات والمعطيات وإيلاءها أهمية خاصة نظراً لكون قواعد المعلومات المشتركة تساعد بدرجة كبيرة على إنفاذ القرارات المالية بسهولة والبحث عن أفضل خيارات الاستثمار والتجارة ضمن نطاق القارة، ولا تزال الدول غير الإفريقية الراغبة في تحقيق الاندماج والتكامل

الاقتصادي مستمرة في إصدار اللوائح التي تخدم غرض تسهيل الوصول إلى مصادر المعلومات والبيانات المشتركة.

وفي جانب آخر نجد انه على الرغم من تعدد المنظمات الاقتصادية والسياسية في إفريقيا إلا دورها في خدمة مصالح المنسبين إليها لا يزال محدودا، فضعف الإجراءات والتنسيق بين تلك الدول أدى إلى تعدد قرارات تلك الدول حول مصالحها. كما أن الدول الأقل نموا في إفريقيا والأعضاء في المنظمات والاتحادات الإقليمية تحتاج إلى أولوية خاصة في المشاريع التنموية، مما يرفع من درجة التزامها بالعملية التكاملية ويحسن من أداء المناطق المتكاملة، وفي نفس الوقت ستشكل مصدرا لبعض المنتجات وسوقا لمنتجات أخرى. غير أن ذلك يتطلب من الناحية العملية القيام بتعزيز وتسهيل إجراءات التجارة البينية والاستثمار مما يسهل من انتقال وتبادل عناصر الإنتاج، إلى جانب توحيد السياسات الاقتصادية الكلية لتلك الدول.

وفي المقابل فإن أمام الدول الإفريقية تحديات كبيرة لتحقيق التكامل، ولعل المديونية والفقر وتراجع مشاريع التنمية وقضايا الهجرة والأمراض من المشاكل التي تعترض مسيرة القارة نحو التكامل، فضلا عن قلة رؤوس الأموال وضعف الإمكانيات التكنولوجية المتاحة مما يجعل الارتباط مع العالم المتقدم في قضايا الاستثمارات المالية والتحويلات وانتقال رؤوس الأموال مسألة في غاية الصعوبة. ويمكن للاستثمارات الأجنبية تعويض بعض النقائص في هذا الجانب غير أن مناخ الاستثمار في إفريقيا يفتقر أحيانا إلى الشروط الأساسية، مما يؤدي إلى ضعف المقدرة على استقطاب وتوطين رؤوس الأموال الأجنبية، ولعل تراجع مستوى الاستقرار السياسي وقضايا الحدود من جهة وقلة المنافذ الجغرافية المباشرة إلى الخارج من جهة أخرى من المسائل التي أدت إلى جعل إفريقيا أقل المناطق المتلقية للاستثمارات الأجنبية في العالم.

ويرى البعض أن الدور الضعيف للمؤسسات فوق الوطنية فسخ المجال لمؤسسات السيادة الوطنية لإبقاء اقتصادياتها خارج التكامل الفعلي في إفريقيا، وبالتالي كانت تلك الدول أقل تنسيقاً في السياسات المشتركة، وبالتالي في الإطار الذي يمكن من خلاله تفعيل عملية التكامل سوف يكون من خلال تفعيل دور المنظمات الإقليمية الإفريقية بصفة فاعلة وموحدة. ويمكن عموماً تلخيص أهم توصيات الدراسة كما يلي:

- على الدول الإفريقية أن تقوم بتذليل العقبات الإجرائية والفنية لتفعيل دور التجمعات الإقليمية
- أمام الدول الإفريقية العديد من التحديات المرتبطة بتحسين الأداء الحكومي، وتفعيل دور المجتمع المدني، وإفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية، وتأسيس إطار قانوني ينظم الأنشطة الاقتصادية ويضمن الشفافية، وإصلاح الهياكل المالية وفتح الأسواق.
- يجب التركيز على تطوير وترقية الاتصالات والطرق والطاقة والمياه، والمواءمة بين التزامات التجمعات الإفريقية ومستوى النمو الاقتصادي في كل دولة. وكذا التفاوض مع التكتلات العالمية كالاتحاد الأوروبي من خلال إستراتيجية موحدة للتجمعات الإقليمية الإفريقية.
- تقوية اقتصاديات الدول الإفريقية، من خلال إعطاء دور كبير في التنمية للقطاع الخاص، وإلغاء التمييز بين رأس المال الخاص ورأس المال العام وبناء رأس المال الوطني، إلى جانب تأسيس إطار قانوني ينظم الأنشطة الاقتصادية، والشفافية، وإصلاح الهياكل المالية وفتح الأسواق ومرونة في الهياكل المالية وتحسين الأداء الحكومي وتفعيل المجتمع المدني.
- دعم الحكومات الإفريقية للمنظمات القارية والإقليمية، واختيار أنسب البدائل لتفعيل العمل الإقليمي.

قائمة المراجع:

- أيمن شبانة، نائب مدير مركز الدراسات السودانية، جامعة القاهرة، المصدر: موقع الخليج (www.alkhaleej.ae) 2013/12/19 .
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجنة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير حول تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في إفريقيا، مارس 2013.
- بول ماسون وكاثرين باتيللو، عملة موحدة لإفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، عدد، ديسمبر 2004.
- جيان بي وانج وعبدولاي بيو تشاني، ازدهار روابط إفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008.
- حالة التكامل في إفريقيا، الموقع الإلكتروني الموالي: www.au.int
- خالد حنفي، الإقليمية الجديدة في أفريقيا.. ومواجهة العولمة على الموقع الإلكتروني: <http://www.onislam.net>
- لعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 2008/06، جامعة ورقلة، الجزائر.
- محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا، مجلة قراءات افريقية، سبتمبر 2010.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، جنيف 2014.
- نودة منى، الإقليمية والعولمة، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية، تخصص نظم الحكم والإدارة الإقليمية جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2011-2012.
- علاوي محمد حسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، عدد 2009/07-2010، جامعة ورقلة، الجزائر.
- www.elsyasi.com.